

الأصول في النحو

متاءكَ بعضَهُ على بعضٍ وهي النصب على الحال والنصب على أنه مفعولٌ ثانٍ والنصب على أنه مفعولٌ مفعولٍ فافهمهُ فإنّه مشكل في كتبهم ويجوز الرفعُ فتقول : جعلت متاءكَ بعضه على بعضٍ وتقول : أبكيتَ قومكَ بعضهم على بعضٍ فهذا كان أصله بكى قومكَ بعضُهُم على بعضٍ فلما نقلته إلى (أبكيتُ) جعلت الفاعل مفعولاً وهو في المعنى فاعلٌ إلا أنك أنت جعلتهُ فاعلاً وقولك : على بعضٍ لا يجوز أن يقع موقع الحال لأنك لا تريد أن بعضُهُم مستقرٌ على بعضٍ ولا مطروحٌ على بعضٍ كما كان ذلكَ في المتاعِ قال سيبويه : لم ترد أن تقول : بعضُهُم على بعضٍ في عونٍ ولا أن أجسادَهُم بعضاً على بعضٍ وقولك : بعضُهُم في جميع هذه المسائل منصوب على البديل فإن قلت : حزنتُ قومكَ بعضُهُم أفضلٌ من بعضٍ كان الرفعُ حُسنًا لأن الآخر هو الأول وإن شئت نصبت على الحال يعني (أفضلَ) فقلت : حَزنتُ قومكَ بعضَهُم أفضلَ من بعضٍ كأنك قلت : حَزنتُ بعضَ قومكَ فاضلينَ بعضهم .

قال سيبويه : إلا أن الأعراف والأكثر إذا كان الآخر هو الأول أن يبتدأ والنصب عربي جيد وتقول : ضُربَ عبد الله ظهره وبطنه ومُطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السهل والجبل وجميع هذا لك فيه البديل ولك أن يكون تأكيداً كأجمعينَ لأنك إذا قلت : ضُرب زيدُ الظهرُ والبطنُ فالظهر والبطن هما جماعة زيدٍ وإذا قلت : (مَطرنا) فإنما تعني : مطرت بلادنا والبلاد يجمعها السهل والجبل .

قال سيبويه : وإن شئت نصبت فقلت ضُربَ زيدُ الظهرَ والبطنَ ومطرنا السهل والجبل وضُرب زيد ظهره وبطنه والمعنى : حرف الجر